وقبل أن أناقش كيف فهمت مصلح، ومن ثم جفال وأبو عيطة، هذه العملية، سأناقش رأياً كان الأوسع انتشاراً في بداية الاحتلال، وهو أن نتائج هذه الخطوة «التقدمية» هي غير تقدمية، بل أنها تؤدي إلى تحطيم بنية المجتمع القديم. فالبعض يعتبر أن الانتقال الواسع للفلاحين للعمل في السوق الاسرائيلية سيؤدي الى تدمير القرية، كوحدة انتاج أساسية في المناطق المحتلة، ومن ثم بداية تفكك العلاقات القديمة تحت وطأة البحث عن فرص العمل لكل فرد، رجل أو امرأة، وانحلال العلاقات العامة في القرية بأسسها التعاونية في العمل الزراعي، والمشاركة في الأنشطة الروحية للقرية، وما يظل بالمقابل هو الترابط الحاموليّ وحده والذي لا يجسّد الا التخلف...

ويعتبر الاستكمال المنطقي لهذا الرأي، اعتبار ضعف دور الأرض كمعيل للفلاح، يضعف دوره في مواجهة مصادرتها أو استيطانها، وذلك بعد أن يكون قد أهمل العمل فيها مدة من الزمن.

لقد كان لهذا المنطق ما يبرره في بداية الاحتلال، عندما وجدت دعوات وطنية صادقة تهدف إلى منع التعايش مع المحتلين بأي ثمن. أما الآن وبعد هذه السنوات، فلم يعد ممكناً اعتبار أساس مشكلة من هذا النوع عائداً لانتقال العامل العربي للعمل في السوق الاسرائيلية، بل إنها بالفعل أبعد من ذلك بكثير.

وتتلخص الأسباب العميقة لترك العمل في الأرض بالتالي:

(أ) البطالة والبطالة المقنعة اللتان أشرنا إليهما في البداية.

(ب) انتقال أمراض الاقتصاد والمجتمع الرأسمالي الاسرائيلي إلى المناطق المحتلة، أي إلى مجتمع متخلف، الأمر الذي يجعلها تؤثر تأثيراً شديداً؛ بحيث تظهر التشوهات بشكل كبير، كالتضخم مثلاً، وما يترتب عليه من نتائج وتشوهات اجتماعية هائلة. ولنا أن ننظر إلى نتائج موجة الغلاء الفاحش في كل شيء، وبالذات في وسائل الانتاج «أدوات الزراعة، الحرث... إلخ» مما يحول دون قدرة الفلاح على اقتنائها...

(جـ) تحكم الأردن من جهة، واسرائيل من الجهة الاخرى، في القدرة على تصدير المنتوجات الزراعية مما يجعل الفلاح غير أمين على نتائج جهده المكلف جداً.

(د) يبقى الفلاح دوماً خائفاً من فقدان أرضه عن طريق المصادرة أو الاستيطان، مما يدفعه للبحث مبكراً عن وسائل عيش أخرى...

وهكذا لا يجوز الخلط بين هذه العوامل الرئيسية وعامل تحوّل الفلاحين الى عمال بأجر، الذي هو بحد ذاته نتيجة لكل العوامل السابقة.

وإذا عدنا إلى كيفية فهم كل من مصلح وجفال وأبي عيطة لعملية التحول هذه، فإننا نرى أن روز مصلح ترى أن مجرد تشكيل طبقة عاملة فلسطينية مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة، فهي تقول: «كما أن السعي المتواصل للبحث عن فرص عمل مناسبة خارج اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، أدى إلى عدم ثبات واستقرار في القوة العاملة في هذه المناطق، وزاد من امكانية اعتمادها على الأطفال والنساء، مما يعيق امكانية تشكيل طبقة عاملة فلسطينية. والواضح أن تحقيق ذلك مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، وقدرته على الحفاظ على القوة العاملة التي يستخدمها...» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١١٧، ص ١٣٠). أي انها باختصار تريد تطوراً طبقياً نموذجياً: رأسمالية فلسطينية على أرض فلسطينية تتكون بمقابلها طبقة عاملة فلسطينية، وإذا اختل أحد هذه الشروط بطلت العملية من أصلها، مهملة بذلك أن عدداً من الدول المتخلفة والمستعمرات بشكل خاص قد شهدت نمو طبقة عاملة في مصانع ومشاريع لأطراف غير محلية...

وتطرح مصلح هذا الفهم، في الوقت الذي تتحدث فيه هي نفسها، وقبل هذا المقتطف بصفحتين، عن توجه واضح للعمال نحو الثبات، وأن ١٦,٤٢٢ عاملاً قد عملوا لمدة تزيد على ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير، منهم ٧٩٨٧ عملوا لمدة تزيد على ست سنوات في إسرائيل...